كارثة إنسانية تهدد سكان غزة بالموت جوعاً

تقرير / قاسم الشاوش

يعيش قطاع غزة وضعاً انسانياً مأساويا خطيراً في ظل سياسة التجويع والحصار المستمر والإرهاب المنظم الذي تمارسه قوات الاحتلال الاسرائيلي بشكل يومي على مرأى ومسمع العالم ضد الشعب الفلسطيني وفي هذا السياق كشف تقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "فاو" إن 72% من سكان قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويحتاجون إلى 32 مليون دولار كمساعدات إنسانية للتغلب على آثار الهجوم الإسرائيلي الأخير على سكان القطاع.

وأوضح التقرير أن "كل رجل وامرأة وطفل في قطاع غزة، أي ما يقرب من 1.8 مليون شخص، قد تأثروا بشكل مباشر من التصعيد الأخير في الصراع ويحتاجون إلى بعض من المساعدات الإنسانية"، مشيرا إلى أن "هذا هو الصراع الثالث من نوعه منذ ست سنوات والأكثر تدميرًا منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، فخلال سبعة أسابيع من العنف الشديد، من 7 يوليو وحتى 26 أغسطس، قتل أكثر من 2100 فلسطيني (70% منهم من المدنيين)، وفرّ ما يقرب من 500 ألف من ديارهم. ما يقرب من 110 آلاف ما زالوا مشردين وتقريبًا جميع السكان يفتقرون إلى الحصول على ما يكفي من المياه النظيفة والرعاية الصحية والكهرباء".

وأضاف التقرير: "تشير تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية إلى أن الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي تصل إلى 550 مليون دولار أميركي، أي ما يقرب من ضعف الخسائر لعملية "الرصاص المصبوب" في 2009م. والأسر التي تعتمد على سبل العيش الزراعية - بما في ذلك 24 ألف عائلة من المزارعين والرعاة والصيادين - عانت من الأضرار والخسائر المنهكة. وهذا يشمل تقريبًا جميع الأصول اللازمة لكسب لقمة العيش من الزراعة وإمداد الأسواق بالأغذية المحلية، مثل الأراضي الزراعية والدفيئات والآبار وقطعان الماشية وحظائر الحيوانات والقوارب ومعدات الصيد ومصانع تجهيز الأغذية".

ووفقاً للتقرير الأممي، فإن "الغالبية العظمى من الناس في غزة لم تكن تستطيع أن توفر ما يكفي من الغذاء لنفسها قبل الأزمة (رغم أن الطعام كان متوفرًا في الأسواق، إلا أنهم لم يكونوا قادرين على تحمل سعره). وكان نحو 72% من الأسر يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو عرضة لانعدام الأمن الغذائي، و66% كانوا يحصلون على المساعدات الغذائية، ويعيش 70% على أقل من 2 دولار أميركي يوميًا و45% يعانون من البطالة (صعودًا من 28% في العام السابق). نتيجة للصراع، فالأسر في غزة تواجه احتمالات هائلة - بما في ذلك تدمير منازلهم وفقدان الأصول الإنتاجية – وتحتاج إلى الدعم الفوري لاستعادة سبل عيشهم في بيئة صعبة للغاية".

وأشار التقرير إلى أنه "حتى الآن، قامت المنظمة باستهداف 3700 من الرعاة لتوزيع 2600 طن من العلف لـ58000 من الأغنام والماعز، وكذلك 2500 من الرعاة لتوزيع خزانات المياه. وتوزيع هذه المدخلات لا يزال جاريًا، وسوف تغذي تلك الإمدادات كل الأغنام والماعز التي نجت من النزاع الأخير في غزة لمدة 45 يومًا".

واكدت المنظمة إنها تسعى للحصول على 32 مليون دولار أميركي "في ظل "مناشدة أزمة غزة"، لحماية واستعادة سبل كسب العيش المتضررة من النزاع بصفة عاجلة". وتابعت: "هناك حاجة ملحة إلى تمويل عاجل لمساعدة المزارعين في استصلاح أراضيهم واستئناف الزراعة، وكذلك أيضًا لإصلاح شبكات الري والآبار".

وأردفت القول: "وتهدف المنظمة خاصة لإشراك المرأة في أنشطة الإنتاج الحيواني والنباتي المحلية صغيرة الحجم، حتى يمكن أن تنتج المنتجات الطازجة ومنتجات الألبان واللحوم والبيض، لسرعة زيادة دخلهم المتاح والتنوع الغذائي. كما "تسعى المنظمة أيضاً لمساعدة الصيادين إلى العودة إلى البحر من خلال إصلاح قوارب الصيد والعتاد. وسيشمل الدعم لمربي المواشي توفير العلف الحيواني ووحدات تخزين المياه والإمدادات البيطرية، بالإضافة إلى تزويدهم مجددًا بالحيوانات وترميم أماكن إيواء الحيوانات المتضررة".

وقال الدكتور محمد مصطفى، أحد الأطباء المصريين المتطوعين ضمن اتحاد الأطباء العرب أثناء الهجوم الأخير على القطاع: إن آثار الدمار لا يمكن وصفها، مشيراً إلى أن جميع أهالي غزة تضرروا من الحرب عليهم.

وأضاف: إن إسرائيل استهدفت بشكل مباشر جميع مظاهر ومقومات الحياة في غزة، موضحاً أنها ضربت المدارس وقصفت المستشفيات ودمرت المزارع، وشبكة الطرق، بل إنها كانت تدك مواقف السيارات، والمجمعات السكنية. ولفت إلى أن نحو 75% من المرافق الصحية في غزة، تضرر بشكل كامل نتيجة القصف، فضلاً عن نقص حاد بالأدوية والمستلزمات الطبية، نتيجة الحصار، منوهاً بأن المساعدات الطبية التي قدمتها مصر والسعودية وبعض الدول الغربية والمنظمات لم تكف نحو 20% من الحاجة، لاسيما في ظل وجود نحو عشرة آلاف مصاب آخرين.

وأفاد بأن قطاع غزة يحتاج إلى نحو خمس سنوات للتعافي من آثار الهجوم، خاصة أنه لم يكن قد تعافى من آثار عدوان العام 2008، ودعا إلى ضرورة الإسراع في عقد مؤتمر إعادة إعمار القطاع، لتخفيف آثار الهجوم على الأهالي.

بلا حدود

هاشم عبدالعزيز

استراحة القاتل

هل ثمة علاقة بين ضجيج السيرك السياسي والمارينز العسكري والحملة الإعلامية في شأن الحرب على (داعش) وبين تغييب جرائم وتداعيات الحرب الصهيونية على غزة؟

بداية لا بد من الإشارة إلى أن الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها (داعش) لا تحتمل التجاهل والتهاون لأنها ليست وحشية وحسب بل وبفظائعها المرعبة والمؤلمة للإنسانية وهي ظاهرة بأضرار فادحة وأخطار محدقة على مناطق سيطرتها في هذه المنطقة وعالمنا بأسره.

لكن وداعش ليست بنت اللحظة .. والعديد من الدول الغربية المندفعة الآن لمحاربتها كانت ضالعة في وجودها وتوظيفها وإذا كان هؤلاء يبدون كمن يحاول تغيير موقفه من هذه الجماعة فهذا يصير رهناً بالأعمال الحقيقية لا بمجرد الحملات الدعائية.

والقول هكذا ليس مجرد تشكيك بل تطرحه المسائل العملية التي تجري منذ ان بدأ الحديث عن الحرب ضد الدولة الاسلامية.

فيمثل ما كانت (داعش) فاجأت من في الداخل العراقي والاقليمي والدولي انفجار سيطرتها على مناطق واسعة وذات أهمية حيوية واستراتيجية جاء الانفعال الغربي عموما والأميركي خصوصا وكما لو أن هؤلاء اكتشفوا في هذه اللحظة وجود هذه الجماعة التي اوجدوها منذ سنوات عديدة.

هنا السؤال: ولماذا الربط بين هذا والحرب الاسرائيلية على غزة؟ منذ أيام قليلة كان رئيس الوزراء الصهيوني نتنياهو دعا إلى اجتماع طارئ لحكومته للتباحث في خط اقتراب تنظيم الدولة الاسلامية من حدود اسرائيل.

دعوة نتنياهو كانت في تداولات إعلامية اسرائيلية ومما أشير إليه في هذا الصدد (العدو غير موجود بين ظهرنا إلى الآن) و(لا سبب يدعو إلى أن تجر القيادة الاسرائيلية ايضا إلى هذا السيرك الذي يدور حول تنظيم لا يتجه اهتمامه إلى الآن صوبنا وقد واجه المجتمع الدولي في الماضي تحديات كبيرة ليست الدولة الاسلامية عدواً لا يمكن أن يهزم).

هنا يصير التناغم بين الضجة الغربية عموما والأميركية خصوصا وبين الاهتمام الاسرائيلي مرتبطاً بقضية أخرى، هو في طبيعته وتوقيته أقرب إلى انقاذ تل ابيب من تداعيات الحرب على غزة التي فتحت أبواب جهنهم على القادة العسكريين والسياسيين وبات أغلبهم في مرمى الاتهام بالتقصير بعد أن فشلت الحرب في تحقيق أهدافها وارتدت النتائج العكسية الأمنية والنفسية على الداخل الاسرائيلي بعد سقوط اسطورة الجيش الذي لا يقهر .. وما كانت هناك من خسائر عسكرية واقتصادية وردود الأفعال الساخطة دوليا وإنسانيا على الجرائم الوحشية والجرائم ضد الإنسانية لجيش الاحتلال على أبناء غزة.

والأهم ما حدث من تغيير فلسطيني في استعادة الوحدة الوطنية وتمتين قوة إرادة الحق العادل والخروج من دوامة التسوية الأميركية لتطويع الموقف الفلسطيني لواقع الاحتلال بما يعني تصفية القضية الفلسطينية.

في أجواء الضجيج قد تغيب إعلامياً بشاعة الجريمة الصهيونية ولكن هل بمقدور أميركا وغيرها إلغاء الحقيقة الفلسطينية؟

رحلة الهجرة إلى أوروبا محفوفة بالمخاطر القاتلة

رصد/محمد عبدالسلام

ثمة مجموعات وأشخاص يبحثون عن لقمة العيش وحياة كريمة بعد أن ضاقت بهم بلادهم وأضحت بيئة طاردة ولاسيما في القارة السمراء التي يتنازعها ثالوث (الحرب, المجاعة, المرض) وأيضا في قارة آسيا فيضطر هؤلاء إلى الهجرة من أوطانهم وباتجاه أوروبا ليخوضوا غمارا محفوفا بالمخاطر غالباً ما ينتهي بهم المطاف غرقاً أو لاجئين في معسكرات اضطهادية وينطبق عليهم الحال كالمستجير من الرمضاء بالنار.

وكل أسبوع تحدث مأساة في عرض البحر وقبالة سواحل إيطاليا التي تواجه تدفقاً بشرياً للاجئين ينتهي بهم المطاف غرقاً, وبلغ عدد المهاجرين الذين لقوا حتفهم في البحر سعياً للهجرة إلى أوروبا 2900 في عام 2014م ليرتفع بذلك عدد اللاجئين الذين لقوا حتفهم غرقا وهم يحاولون الوصول إلى أوروبا خلال السنوات الأربع عشرة 23 ألف لاجئ من دون أن يغير هذا الأمر سياسة الاتحاد الأوروبي التي لا تعبأ لحياة البشر.

ويصف جون دولهوسن، مدير برنامج أوروبا ووسط آسيا في منظمة العفو الدولية رد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أزمة اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنه كان مخجلاً.

مؤكدا ان تزايد الخسائر في الأرواح في البحر الأبيض المتوسط يُبرز عدم فعالية السياسات والممارسات الحالية للاتحاد الأوروبي بشأن اللجوء والهجرة.

وأضاف: وإن الزعماء الأوروبيين يريدون منع المهاجرين من الوصول إلى أوروبا بأي ثمن، مما يرغم الأشخاص اليائسين على اختيار طرق أشد خطورة.

ومؤخراً اقترحت البلدان الأوروبية إعادة توطين اللاجئين الفارين من أتون النزاعات، والحروب. ولعل زيادة أماكن إعادة التوطين بشكل كبير من شأنه أن يوفر للاجئين حبل نجاة وأن يقلص أعداد الذين يضطرون كارهين إلى خيارات خطيرة.

ولطالما كان الزعماء الأوروبيون غير مستعدين لفتح طرق آمنة وشرعية للاجئين والمهاجرين للوصول إلى أوروبا. وإلى أن يغيروا موقفهم، فإن مزيداً من الأرواح ستُزهق في عرض البحر."

هكذا ينتقد ناشطو حقوق الإنسان السياسات الأوروبية تجاه المهاجرين.

واستنادا إلى المعطيات المتوفرة تحدث كل أسبوع حالة غرق قبالة سواحل ايطاليا البلد الذي يواجه مدا بشريا بما يعرف بالهجرة غير الشرعية ومن هنا تتكرر المآسي الإنسانية بحق المهاجرين الأفارقة والأسيويين ففي الأسبوع الماضي غرق 500 مهاجر بعد ارتطام قاربهم بقارب آخر في مالطا وهؤلاء الضحايا هم من جنسيات مختلفة بينهم سوريون وفلسطينيون ومصريون وسودانيون.

ونقلت منظمة اللاجئين عن فلسطينيين ناجيين كانا على متن القارب الغارق أن المهربين قد اغرقوا القارب عمدا.

وقال الناجيان من الحادث: إن المهربين طلبوا من المهاجرين الانتقال إلى قارب آخر اصغر حجما في وسط البحر المتوسط مما أدى إلى مواجهة عنيفة بين الجانبين انتهت بارتطام القارب.

وتأتي هذه الأنباء بعد يوم من الإعلان عن غرق قارب على متنه 250 مهاجرا أفريقيا قبالة السواحل الليبية وهو ما أسفر عن مقتل حوالي 200 شخص ولم يتسن إنقاذ سوى 26 شخصا فقط وفقا للمتحدث باسم البحرية الليبية أيوب قاسم.

أرقام مرعبة

الرقم الذي لا تسجله فرونتكس في إحصائياتها هو عدد الأشخاص الذين يلاقون حتفهم على حدود أوروبا الخارجية حيث اكتشف فريق من الصحافيين الأوروبيين أن 23 ألف شخص لقوا مصرعهم وهم يحاولون الوصول إلى أوروبا خلال السنوات الأربع عشرة الماضية.

وفي اليونان، تؤكد شهادات لاجئين تعرضهم للاعتداء على أيدي ضباط خفر السواحل.

ويستخدم أطباء السجون المجرية بانتظام العقاقير المخدرة لتهدئة اللاجئين في مراكز احتجازهم. وتتحدث التقارير عن سوء معاملة المهاجرين على الحدود المغربية ـ الاسبانية.

وبادرت منظمات إنسانية إلى توثيق هذه الحوادث. وتقع كل هذه الانتهاكات في دائرة عمل وكالة فرونتكس، وتُستخدم فيها أساليب تشكل إهانة لما تمثله أوروبا أو ما تقوله أنها تتبنى المبادئ الإنسانية.

وتقدر الحكومة المغربية أن ما بين 25 و40 ألف مهاجر غير شرعي يقيمون في المغرب، وان نحو 10 آلاف رجل وعدد قليل من النساء يختفون في الأحراش على جبل غوروغو حيث أقاموا مخيمات مؤقتة, وهناك ينتظر هؤلاء أن تتوفر لهم فرصة سانحة لعبور الحدود إلى أوروبا، ويطول انتظارهم سنوات بعض الأحيان. وشكل اللاجئون مجموعات حسب البلدان القادمين منها، بمجموعة للنيجيريين ومجموعة للكاميرونيين وأخرى للقادمين من مالي وكذلك للمهاجرين من بلدان أفريقية أخرى.

وكان الاتحاد الأوروبي قد نبه إلى أن عام 2014م قد يشهد ارتفاعا قياسيا في عدد المهاجرين المتدفقين على سواحل دوله الأعضاء.

وتسيِّر إيطاليا دوريات في البحر الأبيض المتوسط في محاولة منها للحد من كوارث الغرق التي تودي بحياة اللاجئين.

وقالت الحكومة الإيطالية الشهر الماضي: إن إجمالي أعداد المهاجرين الذين وصلوا إلى شواطئها الإيطالية منذ بداية العام الجاري تجاوز 100 ألف مهاجر.

وقد غرق آلاف المهاجرين في السنوات الأخيرة خلال محاولاتهم الوصول إلى أوروبا قادمين من شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

والمأساة تتكرر دون حل واضح يظل ضحاياها وقودا للسياسات الأوروبية التي لا تقيم وزناً لحياة البشر من غير سكانها!!

الاسكتلنديون يحددون اليوم مصيرهم

متابعة/بلال الراسني

يتوجه اليوم أكثر من أربعة ملايين اسكتلندي إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في استفتاء تاريخي حول الاستقلال يمكن أن ينهي ثلاثة عقود من الاتحاد مع انكلترا ويخلق احدث دولة في أوروبا منذ انهيار يوغوسلافيا السابقة.

والاستفتاء غير المسبوق في اسكتلندا اثار جدلاً واسعاً ومخاوف حول الأسواق المالية حيال كيفية فصل اقتصاديين متداخلين إلى هذا الحد.

وكان احتمال فوز مؤيدي الاستقلال يعتبر بحكم المؤكد قبل أسابيع لكنه أصبح على المحك الآن بعدما أظهرت آخر استطلاعات الرأي أن نسبة المؤيدين والمعارضين أصبحت متعادلة تقريباً.

ومن جزر شيتلاند في الشمال إلى ادنبره وغلاسكو في الجنوب ومن الغرب إلى مركز النفط ابيردين شرقاً ستظهر النتائج من 32 منطقة محلية خلال الساعات القادمة.

ويتوقع أن تكون نسبة المشاركة عالية جداً لتصل إلى مستوى قياسي فيما ستعلن النتيجة الرسمية صباح اليوم في ادنبره.

ودعا رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون الذي يمكن أن يصبح منصبه مهددا في حال استقلت اسكتلندا، الاسكتلنديين الى التصويت ب"لا" في الاستفتاء.

وأثارت حملة الاستفتاء انقسامات شديدة في الآراء حتى ضمن العائلة الواحدة أو الأصدقاء منذ فترة طويلة لكنها بقيت سلمية، في مثال نادر لحركات انفصالية في انحاء العالم.

وسجل حوالي 4,3 مليون شخص أسماءهم للمشاركة في التصويت (97% من القاعدة الناخبة) ما يدل على الاهتمام الشديد بهذا الاقتراع الذي سيشمل للمرة الأولى الشباب البالغين من العمر 16 و 17 عاما.

وأظهرت نتائج استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسات أي.سي. إم وأوبينيوم وسيرفيشن عن تحول طفيف في أصوات الناخبين الاسكتلنديين قبيل ساعات قبل ساعات قليله من انطلاق الاستفتاء

وقال رئيس الحكومة الاسكتلندية أليكس سالموند الذي قاد حملة الاستقلال "استيقظوا صباح يوم الجمعة على أول يوم في بلد أفضل في أشارة إلى حتمية الانفصال.

وفي هذا السياق طلبت الحكومة البريطانية من نواب البرلمان الاستعداد لعقد جلسة طارئة لبحث تداعيات الانفصال في حال كانت نتيجة الاستفتاء "نعم"، ما يعني أن الأمور تواجه منعطفا صعبا.

ودعا سالموند المشاركين في الاستفتاء إلى الابتعاد عن التأثيرات السياسية والإحصاءات التي طغت على الحملة المستمرة منذ سنتين وأن يثقوا بأنفسهم بينما يتوجهون إلى صناديق الاقتراع.

وسيطلب من الناخبين الإجابة بنعم أم لا على سؤال "هل ينبغي أن تصبح اسكتلندا دولة مستقلة؟" وإذا جاءت الإجابة بنعم فسيعني هذا نهاية للوحدة التي استمرت 307 أعوام مع انجلترا والانفصال عن المملكة المتحدة بالإضافة لفترة من الغموض الاقتصادي.

ووعد زعماء بريطانيا بقدر أكبر من الحكم الذاتي لاسكتلندا إذا قرر الناخبون البقاء ضمن المملكة المتحدة. لكن أنصار الاستقلال يقولون إن الوقت حان لاسكتلندا كي تتخذ قراراتها بنفسها متحررة من حكم النخبة في لندن.

وفي حال اختار الاسكتلنديون الخروج من المملكة المتحدة، سيكون على حكومتهم برئاسة أليكس ساموند أن تخوض غمار محادثات طويلة ومتشعبة وصعبة مع لندن حول نقاط عديدة، لعل أهمها مستقبل الجنيه الإسترليني، علاوة على نفقات الدفاع والرعاية والصحية، وهي أمور كانت لندن تصر على أن تبقى إدارتها مركزية.

وقال ساموند إن التاريخ المحدد لإتمام الانفصال هو 24 مارس 2016، على أن تجرى الانتخابات في مايو من العام نفسه لاختيار برلمان وحكومة جديدة.

ومن المؤكد أن اسكتلندا ستبقى تحت التاج البريطاني مثلها في ذلك مثل أستراليا وكندا، وهي دول بقيت للملكة إليزابيث فيها مكانة شرفية لا تنكر.

إلا أن هذا الوضع قد يتغير أيضا، فربما يختار الاسكتلنديون ملكا جديدا، ما يؤدي إلى إعلان مملكة مستقلة أيضا عن هذا التاج.

وسيكون على أدنبرة أيضا أن تخوض محادثات مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن عضويتها في المنظمتين، إضافة إلى حلف شمال الأطلسي وما إذا كان الحلف يرى في انضمامها له فائدة دفاعية تخدم أهدافه العامة أم لا.

وطلبت الحكومة البريطانية من نواب البرلمان الاستعداد لعقد جلسة طارئة لبحث تداعيات الانفصال في حال كانت نتيجة الاستفتاء "نعم"، ما يعني أن الأمور تواجه منعطفا صعبا.

والسؤال الوحيد المطروح على بطاقات الاقتراع "هل يجب أن تصبح اسكتلندا بلداً مستقلاً؟" أم لا.

وفي حال التصويت بـ"لا" في الاستفتاء، فقد يكون أهم ما سيتمخض عنه هذا سلسلة من الإجراءات التشريعية السريعة تعهدت بها الأحزاب الرئيسية الثلاثة في بريطانيا لمنح اسكتلندا وبرلمانها صلاحيات أكبر في مجالات الضرائب والرعاية والصحية وسن التشريعات لإيجاد فرص عمل للشباب.

وسيكون على هذه الأحزاب أن تبرهن أن تعهداتها التي جاءت قبل أيام قليلة من الاستفتاء، كانت نابعة من رغبة أصيلة وليس مجرد محنة متأخرة كما تحدث بعض عناصر المعسكر المنافس.

وبحسب رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، فستعني هذه التعديلات تمتع الاسكتلنديين بسيادة أكبر دون الاضطرار إلى الخروج عن إطار المملكة المتحدة.

وبحسب كثير من أنصار البقاء ضمن المملكة المتحدة، فإن الانفصال سيكون قرارا لا رجعة فيه، لكن البقاء قد يعني أن حكومة في اسكتلندا قد تنجح بعد بضع سنين في حشد تأييد شعبي جديد لإجراء استفتاء جديد، وهو ما يوصف بـ"الاستفتاء الذي لا ينتهي".

ومهما تكن نتائج الاستفتاء على كل حال فإن الاستقلال بحسب المراقبين لا يمكن ان يكون حلا للاسكتلنديين في المضي قدما دون ان يواجهوا مشاكل سياسيه واقتصاديه مستقبلا ومن ضمنها الانضمام إلى الاتحاد الأوربي في سوق أوربي مشترك بسبب رفض بعض الدول.

باليمن الموحد أصبحنا جميعاً كباراً بكبره ووحدته وثورته ومجده.

عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية